

مخاوف أردنية من إعادة فرض الإغلاق جراء الوباء

الحكومة تقر بأن العزل الشامل سيوجه ضربة مدمرة للاقتصاد



عودة إلى الركود الإيجابي

محظورة الآن، هي السبب في الانتشار السريع للغايروس وقررت السلطات تطبيق عقوبة السجن 14 يوما لمنتهكي الحظر. وتم إغلاق أكثر من أربعة آلاف متجر لانتهاك القواعد الصحية الخاصة بوضع الكمامات. وقال مسؤولون "الإجراءات الصعبة طالت حياتنا نتيجة الإستهتار وإقامة الأعراس والجمعيات وبيوت العزاء".

وكان الأردن قد فتح معظم الشركات وخفف قيود الحركة في أوائل يونيو لتقليل من أعباء جميع القطاعات تقريبا بعد إغلاق دام أكثر من شهرين ونصف الشهر في مواجهة وباء فايروس كورونا الجديد، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات.

وقال رئيس الوزراء عمر الرزاز حينها "لقد تأثرنا سلبا بمرض فايروس كورونا، وتأثرت عدة قطاعات بهذه الأزمة تأثرا كبيرا مثل قطاع السياحة، لكننا قدما أيضا برامج لمساعدة القطاع الخاص". وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 36.6 في المئة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بما قيمته 784 مليون دينار (نحو 1.12 مليار دولار)، بحسب ما أظهر تقرير حديث للبنك المركزي الأردني.

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد، التي لا تمتلك ثروة نفطية. وفي إطار دعم القطاع الحيوي، تم تخفيض ضريبة المبيعات على السياحة من 16 إلى 8 في المئة، وخصصت الحكومة 150 مليون دينار (212 مليون دولار) كبرامج تمويل لمساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها.

الطارئة على المنطقة والتي أفضت إلى تغيير في أولويات الدول العربية والغربية التي لطالما شكلت سندا لأقتصادها، وبالتالي كورونا فإن ذلك من شأنه أن يضع أصحاب القرار في وضع صعب.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية خلال الفترة المقبلة.

وتلقى هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين، الذين يبحثون بدورهم عن حل يوفر لهم كرامة العيش، فيما تحاصرهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.



أمجد الشالبي
العزل الشامل يشل الأنشطة ويوقف الأعمال

وكانت الحكومة الأردنية قد حاولت في مايو الماضي عقب تخفيف إجراءات العزل والسيطرة على الموجة الأولى من الوباء الاستثمار في السياحة عبر حزمة توصيات ومقترحات أبرزها استعادة نشاط السياحة الداخلية بشكل تدريجي. ولم يتمكن الأردن من تحقيق أهدافه المرجوة حيث سرعان ما تسببت حفلات الزفاف والجمعيات وعدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي في تفجير موجة إصابات جديدة أعادت خطر العزل الشامل. ويقول المسؤولون إن التجمعات الكبيرة وحفلات الزفاف، التي باتت

يهدد ارتفاع الإصابات بكورونا بإعادة الأردن إلى دوامة الإغلاق الاقتصادي وهو الأمر الذي تتخوف منه السلطات في ظل ضعف الاقتصاد وهشاشة الموارد ما يضاعف التحديات داخل البلد الشرق الأوسطي الصغير.

عمان - تتخوف الحكومة والأوساط الاقتصادية في الأردن من الاضطرار إلى العودة إلى مربع الإغلاق الاقتصادي ما سينعكس سلبا على الاقتصاد العليل أصلا في ظل تداعيات انهيار أسعار النفط وكورونا.

وحذرت السلطات الأردنية من أنها قد تضطر إلى العودة إلى إجراءات العزل العام بعد تسجيل 1767 حالة إصابة جديدة بفايروس كورونا في أعلى حصيلة يومية منذ بداية الجائحة.

ودعا وزير الصحة سعد جابر في بيان "المواطنين إلى البعد عن التجمعات والمناسبات والاحتفالات التي تخالف التعليمات، والالتزام بتطبيق التباعد الجسدي وارتداء الكمامات واستخدام المعقمات لحماية أنفسهم وعائلاتهم".

وكان الأردن من أقل دول المنطقة إصابة بكورونا في شهور الجائحة الأولى، لكنه يسجل هذا الشهر أرقاما يومية آخذة في الارتفاع على نحو مقلق، إذ يقول مسؤولو الصحة إن المملكة تواجه حاليا تفشيا محليا.

وقال المتحدث باسم الحكومة أمجد العضالبة إنها قد تضطر إلى فرض عزل عام شامل من شأنه أن يشل الأنشطة اليومية ويوقف الأعمال إذا جعلت وحولها إلى عائق يحد من النشاط الاقتصادي.

ويرى خبراء أن الشركات التونسية لا يمكن أن تغامر بالدخول في سوق استثمارية كما هو عليه الحال في تونس، حيث سيتم سحق نشاطهم سريعا تحت أعباء الديون بفعل أسعار الفائدة المرتفعة وقد يتعثر في سدادها للمصارف مستقبلا. وهذا بالفعل ما تشير إليه البيانات الرسمية وحتى خلال معاينة نشاط الشركات عن قرب.

نفض الفائدة البنكية في تونس إجراء أحادي لا يشجع على الاستثمار

استمرار ارتهان الشركات لارتفاع
كلفة الدين والضغط الضريبي

قلل خبراء اقتصاد من فرص تحفيز قرار البنك المركزي التونسي بخفض قيمة الفائدة حيث اعتبروا ذلك إجراء أحاديا فاقدا للمقومات الأخرى الضرورية لتحفيز الاستثمار خصوصا الإصلاح الجبائي والإعفاءات الضريبية.

تشجع المؤسسات على الاستثمار، وفي مقدمتها تخفيف العبء الجبائي الخائق، وعدم الأسر التي تضررت قدرتها الشرائية جراء التضخم المرتفع طيلة سنوات، فلن يحقق النتائج المرجوة منه".

وحسب البيانات فقد تراجعت نسبة التضخم حيث بلغت نحو 5.4 في المئة مقارنة بحوالي 6.7 العام الماضي. وقوَّض رفع نسبة الفائدة خلال السنوات الأخيرة شهية الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الدين ما جعل أصحاب رؤوس الأموال يفضلون عدم خوض المخاطرة خوفا من فشل المشاريع ما يضر قدرتهم على سداد القروض.

وواصل البنك المركزي التونسي طيلة السنوات الأخيرة في الترفيع في نسبة الفائدة أو المحافظة عليها في مستويات مرتفعة لاسيما خلال سنوات 2017 و2018 و2019.

وقرر المركزي في فبراير 2019 رفع سعر الفائدة الرئيسية بمقدار واحد في المئة ليصل إلى 7.75 في المئة، وهي أعلى نسبة تم إقرارها منذ عام 1990.

وقام المركزي بالتخفيض في قيمة الفائدة مرتين منذ بداية أزمة جائحة كورونا.

وتشهد تونس تراجعا حادا في نسبة النمو بسبب تراجع الحركة التجارية مع شريكها الأبرز الاتحاد الأوروبي الذي يشكّل لوحده نحو 80 في المئة من قيمة المبادلات التجارية.

ويكافح الاقتصاد التونسي هشاشة مقوماته، ما جعل فاتورة الوباء باهظة. وفي هذا السياق دعا فهد تريمش إلى "إصلاح أسس الاقتصاد من خلال إجراءات جذرية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج بأقل كلفة عبر تقليص الضغط الجبائي وكلفة اقتراض لضمان المنافسة في الأسواق التقليدية ودخول أسواق جديدة على أسس مالية صلبة".

وكان صندوق النقد قد طالب تونس في أكتوبر 2018 بتشديد القيود النقدية من أجل معالجة مستويات التضخم القياسية. ولدى الخبراء قناعة بأن قرار المركزي قد يكبح شهية المستثمرين وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بنسبة الفائدة الحالية المرتفعة وخصوصا في ظل الوضع الراهن وتبعات كورونا.

وسبق وأثر رفع الفائدة العام الماضي على حجم السيولة المتداولة بين البنوك حيث يعاني القطاع المصرفي من غياب الحوكمة، ما أدى إلى ضعف كفاءة البنوك وحوّلها إلى عائق يحد من النشاط الاقتصادي.

ويرى خبراء أن الشركات التونسية لا يمكن أن تغامر بالدخول في سوق استثمارية كما هو عليه الحال في تونس، حيث سيتم سحق نشاطهم سريعا تحت أعباء الديون بفعل أسعار الفائدة المرتفعة وقد يتعثر في سدادها للمصارف مستقبلا. وهذا بالفعل ما تشير إليه البيانات الرسمية وحتى خلال معاينة نشاط الشركات عن قرب.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - اعتبر اقتصاديون أنه لا دلالات إيجابية لخفض قيمة الفائدة حيث أنها تظل مرتفعة على اعتبار النسبة الحقيقية التي ستوظفها البنوك لاحقا على القروض، مما يجعل كلفة الدين ترتفع ما يخفق المستثمرين ويمثل عبئا على ميزانية الأسر والشركات.

وكان البنك المركزي التونسي قد أعلن خفض نسبة الفائدة الرئيسية من 6.75 في المئة إلى 6.25 في المئة، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.

واتخذ البنك قراره خلال اجتماع دوري عقب اجتماع تناول آخر التطورات على الصعيد الاقتصادي والنقدي والمالي، لاسيما آخر البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، الذي تأثر بشدة بسبب فايروس كورونا الجديد والتدابير المطلوبة لاحتوائه.

وقال البنك، إنه "إثر المداولة والنقاش، ويهدف المساهمة في توفير الظروف الملائمة لدفع الاستثمار واستعادة نسق النشاط الاقتصادي مع المحافظة على الاستقرار المالي، قرر المجلس تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بنسبة نقطة أساسية لتصبح في مستوى 6.25 في المئة".



فهد تريمش
إجراء يتيم ما لم يرافقه تخفيف العبء الضريبي

وأشار إلى أن النمو الاقتصادي في البلاد "شهد تراجعا حادا بنسبة 21.6 في المئة خلال الثلاثي الثاني من العام الجاري، مقابل ارتفاع بنسبة 2.1 في المئة خلال نفس الفترة من العام الماضي. وعزا هذا الانكماش الذي وصفه بـ"غير المسبوق"، إلى "تدهور الإنتاج في كل القطاعات ماعدا القطاع الزراعي".

ومن المفترض أن يكون تخفيض نسبة الفائدة تأثير إيجابي في الاستهلاك من خلال تسهيل حصول الأفراد على قروض استهلاكية وكذلك الاستثمار بتحصين كلفة القروض للمؤسسات الاقتصادية.

غير أن خبراء سرعان ما قللوا من فرص ذلك وقال الخبير الاقتصادي فهد تريمش في تصريح خاص لـ "العرب" إن "نسبة الفائدة بعد التخفيض تظل في حد ذاتها مرتفعة جدا وذلك دون اعتبار نسبة الفائدة الحقيقية التي ستوظفها البنوك لاحقا على القروض".

وأوضح أن "ذلك يجعل كلفة الدين مرتفعة جدا بنسبة لا تقل في معظم الأحيان عن 10 في المئة، وهو ما يكبل المستهلكين والمستثمرين عبر إضافة عبء ثقيل على ميزانية الأسر والمؤسسات الاقتصادية".

وأضاف الخبير "هذا التخفيض إذا بقي يتيمًا ولم ترافقه إجراءات في العمق



طول مالية عرجة

احتجاجات في اليمن مطالبة بالتوظيف في شركات النفط

وضاعت كورونا أزمات اليمن حيث اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في تقريرها في مايو الماضي أن اليمن، الذي تغتته حرب مستمرة منذ أكثر من خمس سنوات بالفعل إلى شفا الجماعية، قد يواجه وضعًا "كارثيًا" في ما يتعلق بالأمن الغذائي بسبب تفشي فايروس كورونا وتراجع تحويلات العاملين بالخارج. وتسبب الصراع الدائر بين التحالف العربي الذي تقوده السعودية لمساندة الحكومة الشرعية، التي تتخذ من عدن عاصمة لإدارة شؤونها، وجماعة الحوثي المتحالفة مع إيران فيما وصفته الأمم المتحدة بأنه أكبر أزمة إنسانية في العالم.

ومنتشة "بلحاف"، ميناء لتصدير الغاز الطبيعي المسال، لا تزال تتركز فيها القوات الإماراتية وتتخذ منها قاعدة عسكرية، وتمثل أكبر مشروع اقتصادي وطني بالبلاد. وتعد شبوة من المحافظات اليمنية الغنية بالثروة النفطية والغازية، وتعمل بها أعداد من الشركات النفطية والتي بدأت مؤخرا بعض الحقول باستئناف الإنتاج بعد توقف منذ اندلاع الحرب مطلع 2015.

من تصدير غازنا". وذكر بيان صادر عن المحتجين، أن الخريجين من أبناء شبوة في كافة التخصصات النفطية، يعانون البطالة والإقصاء والتهميش، متهمين الشركات باستيعاب أصحاب "الوساطات والنفوذ" من المحافظات اليمنية الأخرى.

وطالب المحتجون الحكومة ووزارة النفط والمعادن، بإعطاء الخريجين وحملة الشهادات من التخصصات النفطية من أبناء شبوة، الأولوية في التوظيف والتدريب في جميع الشركات والقطاعات النفطية العاملة في المحافظة. ودعا البيان إلى استئناف تشغيل منشاتي بلحاف الغازية و"جثة هنت" النفطية بالمحافظة.

صعاء - طالب المئات من المحتجين من خريجي التخصصات النفطية بمحافظة شبوة جنوب شرقي اليمن الخميس الحكومة بتوظيفهم في القطاعات والشركات النفطية والغازية العاملة بالمحافظة.

واعتمد المحتجون في الوقفة التي نظمها جمعية خريجي التخصصات النفطية بشبوة، أمام مقر السلطة المحلية بمدينة عتق، عاصمة المحافظة. ورفع المحتجون لافتات كتبوا عليها "تطالب بتشغيل منشأة بلحاف الغازية.. نطالب الحكومة ووزارة النفط بإعطاء أبناء شبوة حصتهم في التوظيف بقطاعات النفط والغاز الموجودة بالمحافظة، لماذا تمنعونا